الأمم المتحدة

A/58/815–S/2004/438

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى سياسة حكومة جمهورية قبرص إزاء القبارصة الأتراك، إلى حين التوصل إلى تسوية متفق عليها لمشكلة قبرص. ولعلكم تذكرون أن الحكومة تقوم منذ السنة الماضية بتنفيذ مجموعة من التدابير التي وصفها المجتمع الدولي بالسخاء والتي حققت فوائد اقتصادية وفوائد أخرى ملموسة للقبارصة الأتراك. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ١٢ في المائة من القبارصة الأتراك يعملون بالفعل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. علاوة على ذلك، يتمتع عدد لا يستهان به من القبارصة الأتراك بمزايا اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك الاستخدام المجاني للمرافق الطبية في الجمهورية.

وبالإضافة إلى هذه المجموعة من التدابير، أعلنت حكومة الجمهورية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عزمها على القيام، دون إخلال بإجراءات وقواعد الاتحاد الأوروبي، بتوسيع نطاق التجارة في السلع المنتجة كاملة (كالمنتجات الزراعية ومنتجات التعدين ومصائد الأسماك) فضلا عن التجارة فيما بين أنحاء الجزيرة في السلع الصناعية التي تنتج في المنطقة المحتلة. علاوة على ذلك، تنادي حكومة جمهورية قبرص بأن يتاح منذ الآن مبلغ ٢٥٩ مليون يورو للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهو المبلغ الذي خصصه الاتحاد الأوروبي للقبارصة الأتراك عند التوصل إلى تسوية في قبرص. بالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة زيادة عدد نقاط العبور على خط التقسيم بالنسبة للأشخاص والسلع على السواء، بالاتفاق مع الأمم المتحدة والجانب القبرصي التركي.

010604 010604 04-36943 (A)

وأود أن أشدد على أن جميع التدابير المذكورة أعلاه تهدف إلى تعزيز إعادة توحيد الجزيرة وتمكين القبارصة الأتراك من التمتع بفوائد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولهذا السبب ترحب الحكومة بجميع الجهود المماثلة المتسقة مع القانون الدولي وتدعمها بالكامل. وللأسف، ظلت القيادة القبرصية التركية تمارس حملة لاستغلال نوايا البعض، بغية تحقيق مكاسب سياسية للنظام غير الشرعي القائم في الشمال، مما يدعم تقسيم الجزيرة القائم بحكم الواقع. ونحن نأسف لأن القيادة القبرصية التركية لم تتردد مرات عديدة، خلال انتهاجها لهذه السياسة، في التضحية بالتقدم الاقتصادي للطائفة القبرصية التركية من أجل تحقيق غاياتها السياسية.

وأود اغتنام هذه الفرصة للإعلان من جديد أنه لم يكن قط من سياسة حكومة قبرص الدعوة إلى أي شكل من أشكال العزل للطائفة القبرصية التركية. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على أن ''العزلة'' المزعومة للقبارصة الأتراك هي نتيجة بصفة رئيسية للاحتلال غير المشروع لجزء من قبرص، والسياسات الداعية إلى الفُرقة التي تتبعها تركيا، ورفض القيادة القبرصية التركية الامتثال لمبادئ القانون الدولي والقواعد والإجراءات المعمول بها وقرارات محكمة العدل للجماعات الأوروبية. فضلا عن ذلك، لا يمكن لعملية المحادثات بين الطائفتين على مر السنين أن تخل على أي نحو كان بالشخصية القانونية لجمهورية قبرص، العضو ذي السيادة في الأمم المتحدة، والتي لا تستطيع حكومتها ممارسة السيطرة على الجزيرة بأسرها نتيجة للاحتلال غير المشروع لجزء من إقليمها. ومن ثم فإن استخدام إنهاء ما يسمى بعزلة الطائفة القبرصية التركية مبررا للدعوة إلى عضوية أو مشاركة منفصلة في المنتديات الدولية أمر غير مقبول على الإطلاق ومخالف للقانون الدولي.

وأكون ممتنا، يا صاحب السعادة، لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا، يا صاحب السعادة، بقبول فائق تقديري.

(توقيع) أندرياس د. **مافروياني**س